وقفة

*عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

البرنامج النووي الإيراني.. من ورقة تفاوض إلى عقيدة بقاء

خلال السنوات التي أعقبت قيام الثورة الإيرانية بالعام 1979، غادر إيران مئات الآلاف من أبنائها؛ هربًا من أجواء القمع والمحاكمات والإعدامات، أو بحثًا عن فضاء أرحب للحرية والإبداع والانفتاح. وكان من بين هؤلاء علماء ومثقفون وأكاديميون ورجال أعمال وفنانون، إلى جانب أعداد كبيرة ممن رفضوا التوجهات الداخلية والخارجية للنظام الجديد.

ومع مرور الوقت تشكلت جاليات إيرانية مؤثرة في مختلف أنحاء العالم، تضم شخصيات ذات مستوى علمي وثقافي رفيع، لا تزال تتابع باهتمام بالغ ما يجري في وطنها الأم. وفي مدينة ماربيا الإسبانية، حيث أقضي جزءًا من عطلتي الصيفية، جمعتني الظروف منذ سنوات بعدد من أفراد هذه الجالية، وأصبحت لقاءاتنا السنوية مناسبة للحوار وتبادل الرؤى بشأن مستقبل إيران والمنطقة.

وفي لقائنا الأخير قبل أيام، استأثر الوضع في الخليج العربي ومستقبل النظام الإيراني بالنصيب الأكبر من النقاش. وكان من اللافت حجم التعاطف الذي أبداه الحاضرون مع دول الخليج العربية، معتبرين أنها دفعت أثمانًا باهظة لصراعات لم تكن طرفًا في صنعها، لكنها وجدت نفسها في قلب تداعياتها الأمنية والاقتصادية.

ومن بين الموضوعات التي ناقشناها برزت فرضية سياسية تستحق التأمل، وإن بقيت في إطار الاحتمال النظري. وتقوم هذه الفرضية على إمكانية التوصل إلى صفقة كبرى بين النظام الإيراني، الساعي إلى ضمان بقائه، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المعروف بإيمانه بمنطق الصفقات، بحيث تتخلى إيران عن برنامجها النووي مقابل الحصول على وضع يمنحها نفوذًا أوسع في مضيق هرمز أو دورًا استثنائيًا في ترتيبات أمنه.

قد تبدو مثل هذه الفرضية مغرية لبعض الأطراف، خصوصًا إذا كان الهدف إنهاء حالة الصراع المزمنة في المنطقة. كما أن السيطرة على المضيق كانت، تاريخيًا، أحد الطموحات الاستراتيجية التي راودت دوائر القرار في إيران قبل الثورة وبعدها، لما يمثله من أهمية استثنائية لحركة الطاقة والتجارة العالمية.

غير أن السؤال الأهم ليس: هل يمكن أن تُعرض مثل هذه الصفقة؟ بل: هل يستطيع النظام الإيراني قبولها أصلًا؟

في تقديري، وبعد النقاش الطويل الذي دار مع أصدقائي الإيرانيين، فإن الإجابة أقرب إلى النفي، فالبرنامج النووي لم يعد مجرد مشروع علمي أو ورقة تفاوض سياسية يمكن استبدالها بمكاسب أخرى، بل تحول، عبر أكثر من أربعة عقود، إلى أحد أعمدة شرعية النظام نفسه.

لقد استثمرت الدولة الإيرانية في هذا المشروع موارد مالية هائلة، وتحملت بسببه عقوبات اقتصادية قاسية، وخسرت فرصًا تنموية كبيرة، كما فقدت عددًا من أبرز علمائها الذين اغتيلوا خلال السنوات الماضية. وأصبح البرنامج النووي حاضرًا في الخطاب السياسي والإعلامي والتعبئة الشعبية باعتباره رمزًا للاستقلال والسيادة والتقدم العلمي.

فكيف يمكن للنظام أن يبرر للإيرانيين، إذا تخلى عنه، كل تلك التضحيات التي قدمها؟ كيف سيجيب عن الأسئلة المتعلقة بالمليارات التي أُنفقت، والسنوات التي ضاعت، والعقوبات التي أرهقت الاقتصاد، والدماء التي أريقت دفاعًا عن مشروع انتهى بالتنازل عنه؟

وعندما سألت بعض أصدقائي الإيرانيين عن الهدف الحقيقي من البرنامج إذا لم يكن الوصول إلى امتلاك السلاح النووي، جاء جوابهم واضحًا: إن القيادة الإيرانية تنظر إلى امتلاك القدرة النووية بوصفه الضمانة النهائية لبقاء النظام، وحماية مشروعه الإقليمي، وتعزيز مكانة إيران كقوة كبرى في المنطقة.

وسواء اتفق المرء مع هذا الرأي أو اختلف معه، فإن الثابت هو أن النظام نجح، عبر سنوات طويلة، في إضفاء أبعاد رمزية وسياسية ودينية على البرنامج النووي، فقد ارتبط المشروع في الخطاب الرسمي بمفاهيم الاستقلال والعزة الوطنية، كما أحيطت بعض محطاته برمزية دينية واضحة، سواء من خلال دفن عدد من العلماء الذين اغتيلوا في مراقد ذات مكانة دينية، أو إقامة منشآت نووية حساسة بالقرب من مدينة قم، بما يرسخ في الوعي الجمعي أن البرنامج ليس مجرد مشروع تقني، بل قضية ذات أبعاد عقائدية ووطنية.

وهنا تكمن المعضلة الحقيقية، فكلما طال عمر المشروع، ازدادت كلفة التراجع عنه سياسيًا ونفسيًا، حتى أصبح النظام أسيرًا له أكثر مما أصبح المشروع أداة بيده.

لهذا السبب، يبدو أن أي تسوية دائمة مع إيران لن تكون مجرد اتفاق فني بشأن أجهزة الطرد المركزي أو نسب التخصيب، بل ستتطلب معالجة أعمق لطبيعة العلاقة بين النظام ومشروعه النووي، بعدما أصبح الاثنان، في نظر كثير من المراقبين، جزءًا من معادلة واحدة يصعب الفصل بينهما.

وقد يكون المستقبل كفيلًا بالإجابة عن السؤال الأكبر: هل تستطيع إيران أن تعيد تعريف أولوياتها الاستراتيجية في ظل نظامها الحالي؟ أم أن أي تحول جذري في هذا الملف سيظل مرتبطًا أولًا بتحولات داخلية يقررها الإيرانيون أنفسهم؟ وحده الزمن سيحمل الإجابة، لكن المؤكد أن البرنامج النووي لم يعد مجرد ملف تفاوض، بل أصبح أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة النظام الإيراني ومستقبل المنطقة بأسرها.

أحد أبرز رواد الشعر الحديث في البحرين.. بحضور عدد من الشخصيات الرسمية والثقافية

"منبر القلم" تحتفي بالبروفيسور علوي الهاشمي اليوم

د.علوي الهاشمي

تنظم مؤسسة "البلاد" الإعلامية، في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم الأحد الموافق 26 يوليو 2026، فعالية جديدة ضمن مبادرة "منبر القلم"، وذلك بمقر المؤسسة في مدينة زايد، بحضور نخبة من الشخصيات الرسمية والثقافية والإعلامية والمهتمين بالشأن الأدبي.

وتحتفي المبادرة في دورتها المقبلة بالشاعر والأديب البحريني البروفيسور علوي الهاشمي، أحد أبرز رواد الشعر الحديث في مملكة البحرين، وصاحب إسهامات أكاديمية وأدبية وثقافية امتدت عقودًا.

وسيتم عرض مؤلفاته في مكتبة صحيفة "البلاد" خلال الفترة من 26 يوليو 2026 حتى 26 سبتمبر 2026، بما يتيح للجمهور والمهتمين فرصة الاطلاع على إنتاجه الفكري والأدبي وإسهاماته في إثراء المشهد الثقافي البحريني.

ويعد البروفيسور الهاشمي من الشخصيات الأكاديمية والثقافية البارزة، إذ التحق بجامعة البحرين بالعام 1979، وتولى خلالها عددًا من المناصب القيادية، من بينها عميد كلية الآداب بالعام 1998، ثم نائب رئيس الجامعة بالعام 2001، قبل أن يُعين أمينًا عامًا لمجلس التعليم العالي بالعام 2006. ويحمل درجة الدكتوراه في الآداب من الجامعة التونسية، ودرجة الماجستير في الآداب من جامعة القاهرة.

كما عمل في بداياته المهنية بإذاعة البحرين مترجمًا ومعدًا للبرامج ومذيعًا، وأسهم في إثراء الحركة الثقافية من خلال تحرير الصفحة الثقافية في صحيفة "أخبار الخليج"، والإشراف على حقيبة الأدب في مجلة "البحرين". وكان من المؤسسين لأسرة الأدباء والكتاب، إذ شغل منصب أمين الصندوق منذ تأسيسها، وترأسها دورات عدة، وشارك في العديد من المؤتمرات الأدبية والندوات الأكاديمية والمهرجانات الشعرية داخل البحرين وخارجها.

وأصدر البروفيسور الهاشمي عددًا من الكتب في النقد الأدبي الحديث، إلى جانب دواوين شعرية، كما نشرت قصائده ومقالاته وأبحاثه في الصحف والمجلات المحلية والعربية. وحظيت تجربته الإبداعية باهتمام أكاديمي واسع، إذ تناولتها دراسات وبحوث ورسائل علمية وكتب متخصصة.

وتتضمن المبادرة نشر قراءة أسبوعية لأحد مؤلفات البروفيسور علوي الهاشمي في العدد الورقي لصحيفة "البلاد"، إلى جانب منصاتها الرقمية، بأسلوب يسهم في تعزيز الاهتمام بالكتاب، وتشجيع القراءة، والتعريف بالإنتاج الفكري الوطني.

وتأتي هذه الفعالية استمرارًا لرسالة مبادرة "منبر القلم" في دعم الكتّاب والمبدعين البحرينيين، والتعريف بإصداراتهم، وإبراز دورهم في إثراء الحركة الثقافية والفكرية، من خلال توفير منصة للاحتفاء بالمنجز الثقافي الوطني، وإطلاق الإصدارات الجديدة، وتعزيز حضورها لدى مختلف فئات المجتمع.

وكانت المبادرة قد احتفت في دوراتها السابقة بإصدارات الكاتب والمؤرخ الدكتور منصور سرحان، والشاعر والأديب الراحل علي عبدالله خليفة، في إطار حرص مؤسسة "البلاد" الإعلامية على تكريم القامات الثقافية البحرينية والاحتفاء بإرثها الفكري والأدبي.

وتمثل مبادرة "منبر القلم" إحدى المبادرات الثقافية التي أطلقتها مؤسسة "البلاد" الإعلامية ضمن سلسلة مبادراتها المجتمعية، الهادفة إلى دعم الثقافة الوطنية، وتشجيع القراءة، وتعزيز التواصل بين المبدعين والجمهور، إلى جانب مبادرات أخرى تعكس التزام المؤسسة بدورها في خدمة المجتمع ودعم الثقافة الوطنية.

ملتقى لتعزيز الانتماء لدى أبناء موظفي "أمانة الشورى"

لجنة تكافؤ الفرص في أمانة الشورى تنظم الملتقى الثامن لأبناء الموظفين

القضيبية - مجلس الشورى

نظّمت لجنة تكافؤ الفرص بالأمانة العامة لمجلس الشورى الملتقى الثامن لأبناء الموظفين تحت شعار "حب الوطن يجمعنا"؛ انطلاقًا من دورها في تعزيز التوازن بين الحياة الوظيفية والأسرية، عبر المبادرات التي تسهم في الارتقاء بجودة بيئة العمل، وترسيخ قيم المشاركة والانتماء، بما يعزز بيئة عمل إيجابية ومحفزة.

وفي هذا الصدد أوضح المستشار علي العرادي الأمين العام المساعد للموارد والنظم الرقمية بالأمانة العامة لمجلس الشورى رئيس لجنة تكافؤ الفرص، أن الملتقى للعام الجاري يهدف إلى إثراء معارف أبناء الموظفين وتنمية وعيهم عبر برامج وأنشطة هادفة تجمع بين الفائدة والمتعة، بما يسهم في تعزيز انتمائهم وقيم المواطنة لديهم، والتعريف بعمل واختصاصات المجلس ودوره الوطني، وذلك من خلال زيارتهم الميدانية لموقع عمل آبائهم وأمهاتهم في مجلس الشورى، وكذلك زيارتهم لموقع إحدى الصناعات الوطنية ممثلا في شركة أوال للألبان، والاطلاع على مراحل الإنتاج، وآليات تطبيق معايير الجودة والسلامة الغذائية، وذلك ضمن برنامج تثقيفي يهدف إلى تعريف الأبناء القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الوعي بأهميتها في مسيرة التنمية الوطنية.

وفرنا للمؤذن سكنا بمسجد في الرفاع وساعدناه ماليا

الشؤون السنية

أفادت الإدارة العامة للشؤون السنية في بيان أمس ردت فيه على ما نُشر في زاوية "رسائل" بصحيفة "البلاد" أمس السبت الموافق 25 يوليو الجاري تحت عنوان "مؤذن يطالب بسكن مهجور ويشكو تجاهل طلبه"، بأن الإدارة قدمت للمؤذن السكن الوظيفي والدعم المالي وفق الأنظمة واللوائح المعمول بها، وذلك منذ تعيينه، نافيةً ما ورد بشأن تجاهل طلبه.

وأضافت الإدارة أنها قامت بتعيين المؤذن في أحد المساجد، مع توفير سكن وظيفي له في مسجد آخر بمنطقة الرفاع الغربي لأسرته الثانية، وذلك وفق المعايير والإجراءات المعمول بها.

وأكدت أنه تم تقديم دعم مالي له ضمن برامج المساعدات المخصصة لأصحاب الوظائف الدينية، وفق الضوابط واللوائح المنظمة لذلك، لافتةً إلى أن ما ورد في المنشور من أن طلب المؤذن قد تم تجاهله لا يعكس الواقع، إذ إن الإدارة تعاملت مع حالته منذ تعيينه، وقدمت له ما أمكن من أوجه الدعم والرعاية، بما في ذلك توفير السكن لأسرته الثانية، وفق الإمكانات المتاحة والأنظمة المعتمدة.

وأشارت الإدارة إلى أن التعيين أو النقل بين المساجد والجوامع لا يتم بناءً على الطلبات الشخصية فحسب، وإنما يخضع لمعايير مهنية وتنظيمية تراعي احتياجات المساجد، ومدى الملاءمة والانسجام بين صاحب الوظيفة الدينية وبيئة المسجد، وبما يحقق رسالته الدعوية.